اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

29 April 2004
Arabic
Original: Spanish

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٦ نيسان/أبريل – ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤

تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والفقرة ٤ (ج) من مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين المعتمدة في عام ١٩٩٥

تقرير مقدم من المكسيك

أولا – تقديم التقارير الدورية

١ – وفقا لما قرره مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، تؤكد حكومة المكسيك مجددا أن المساءلة عن تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار يشكل عنصرا من عناصر الشفافية وبناء الثقة في عملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. كما تؤكد المكسيك أن الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية تقع عليها مسؤولية أكبر في مجال الإبلاغ عن الإجراءات المتخذة للوفاء بالتزام التفاوض بحسن نية على تدابير فعالة لنزع السلاح النووي.

٢ – وقد قدمت المكسيك تقريرها عن الإجراءات التي اتخذتها، بصفتها دولة غير حائزة لأسلحة نووية، لتنفيذ المادة السادسة، استنادا إلى التدابير ذات الصلة التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، أثناء الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ (الوثيقة NPT/CONF.2005/PC.II/41 المؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠٠٣).

040504 040504 04-33244 (A)

ثانيا – معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

٣ – وقعت المكسيك على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وصدقت عليها في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

٤ – وانتُخبت، بصفتها رئيس المؤتمر الثاني المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (نيويورك، ١١-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١) ووفقا للإعلان الختامي لذلك المؤتمر، منسقا للمشاورات غير الرسمية الرامية إلى تشجيع التعاون بين جميع الدول من أجل تيسير الإسراع ببدء نفاذ المعاهدة.

٥ – وأسفر العمل الذي قامت به المكسيك في مجال التنسيق، بدعم من فريق الأصدقاء، عن اعتماد برنامج عمل وعن اتفاق الدول الأطراف على عقد مؤتمر دولي ثالث لتسهيل بدء نفاذ المعاهدة، قد عُقد المؤتمر فعلا في فيينا، يومي ٣ و ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٦ – وفي إطار الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، قدمت المكسيك وأستراليا ونيوزيلندا مشروع قرار عنوانه ''معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية'' بهدف التشجيع على بدء نفاذ المعاهدة.

ثالثا – المفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى

٧ – تواصل المكسيك بذل الجهود في إطار مؤتمر نزع السلاح لتنفيذ القرار الذي أصدره المؤتمر في آب/أغسطس ١٩٩٨ بإنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، يكون من بين مهامها استعراض مسألة الترسانات القائمة، بهدف تدميرها.

٨ – وأكدت المكسيك على ضرورة أن تتخذ الدول الحائزة لأسلحة نووية إجراءات لإخضاع المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن لآلية التحقق الدولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو لآلية دولية مناسبة أخرى. كما واصلت الحكومة المكسيكية حث هذه الدول على تخصيص هذه المواد للأغراض السلمية.

رابعا – إنشاء هيئة فرعية في مؤتمر نزع السلاح لمعالجة المسائل المتصلة بنزع السلاح النووي

٩ – تواصل المكسيك دعمها الكامل للجهود الرامية إلى أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح برنامج عمل يتضمن إنشاء هيئة فرعية لمعالجة المسائل المتصلة بنزع السلاح النووي. ولا تزال المكسيك على موقفها الذي لا يقبل أي برنامج عمل لا يتضمن هذه المسألة التي تحظى باهتمام كبير من جانب أعضاء المجتمع الدولي.

خامسا – وجوب تطبيق مبدأ اللارجعة على نزع السلاح النووي ومراقبة الأسلحة النووية وغيرها من أنواع الأسلحة، وتدابير الحد من الأسلحة

١٠ – تواصل المكسيك، بمفردها وفي إطار مجموعة ائتلاف الخطة الجديدة (أيرلندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والسويد، ومصر، نيوزيلندا) التشجيع على التنفيذ الكامل لمبادئ اللارجعة والشفافية والتحقق بشأن نزع السلاح النووي ومراقبة الأسلحة النووية، بما في ذلك تدابير الحد من الأسلحة وإزالتها.

سادسا – تعهد الدول الحائزة لأسلحة نووية على نحو لا لبس فيه بالإزالة الكاملة لترساناتها النووية تمهيدا لنزع السلاح النووي، الذي وافقت عليه جميع الدول الأطراف بموجب أحكام المادة السادسة

١١ – وفي الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، أصدر وزراء خارجية البلدان الأعضاء في ائتلاف الخطة الجديدة بيانا أعربوا فيه عن قلقهم الشديد لعدم إحراز تقدم حتى ذلك الوقت في مجال تنفيذ الإجراءات الثلاث عشر لنزع الأسلحة النووية التي أقرتها جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أثناء المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

١٢ – وشدد الوزراء على أن كل مادة من مواد معاهدة عدم الانتشار ملزمة للدول الأطراف المعنية، في جميع الأوقات وكافة الظروف، وأنه يجب أن تكون جميع الدول الأعضاء مسؤولة مسؤولية تامة فيما يتعلق بالتقيد الصارم بالتزاماتها بموجب المعاهدة.

١٣ – كما شدد البيان على أن النقاش الدولي الأخير بشأن أسلحة الدمار الشامل قد أكد أن الضمان الوحيد ضد استخدام أي أسلحة من أسلحة الدمار الشامل في أي مكان، بما في ذلك الأسلحة النووية، هو إزالتها الكاملة وضمان عدم استخدامها البتة أو إعادة إنتاجها. وأعرب الوزراء مجددا عن بالغ قلقهم إزاء النُهُج الناشئة بصدد الدور الأوسع نطاقا للأسلحة

النووية كجزء من استراتيجيات الأمن، بما في ذلك تسويغ استخدام واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية.

١٤ - وشدد الوزراء على أهمية عملية الاستعراض الحالية لمعاهدة عدم الانتشار لتقييم التقدم المحرز في تنفيذها والنظر في الإجراءات اللازمة بشأن نزع الأسلحة النووية، مؤكدين أهمية أن تقوم اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة بتقديم توصيات جوهرية بشأن نزع الأسلحة النووية، وكذلك بشأن مسألة الضمانات الأمنية إلى المؤتمر الاستعراضي.

١٥ - وفي الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، عادت البلدان الأعضاء في ائتلاف الخطة الجديدة فقدمت مشروعي قرارين في اللجنة الأولى (نزع السلاح والأمن الدولي) إسهاما منها في تحقيق هدفي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

١٦ - وقد دعت الفقرة ٢٦ من القرار ٥١/٥٨ المعنون ''نحو عالم خال من الأسلحة النووية: خطة جديدة'' الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية أن يتوجها إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتنفيذ متطلبات التحقق المحددة في اتفاق إدارة البلوتونيوم والتخلص منه، الموقّع من قبل الدولتين على أساس الإطار القانوني النموذجي الذي اتفق عليه والمتاح حاليا ليستخدم في اتفاقات التحقق الجديدة بين الوكالة وكل من الدولتين.

١٧ - وفي القرار ٥٠/٥٨ المعنون ''تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية'' دعي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة مرة أخرى إلى تدوين مبادرتيهما النوويتين الرئاسيتين رسميا في شكل صكين قانونيين، وإلى الشروع في مفاوضات بشأن مواصلة تخفيض هذه الأسلحة. وأشار القرار أيضا إلى وجوب الاضطلاع بعملية تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية بصورة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها؛ وطلب اتخاذ تدابير لمواصلة تخفيض وضع التأهب لتلك الأسلحة وشدد على ضرورة صدور تعهد من الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم زيادة عدد أو أنواع الأسلحة المنشورة وعدم استحداث أنواع جديدة من هذه الأسلحة أو تقديم مسوغات لاستعمالها.

١٨ - وتؤكد المكسيك أن تخفيضات الأسلحة النووية غير الاستراتيجية تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية تخفيض الأسلحة النووية ونزع السلاح.

سابعا – بناء القدرة على التحقق التي ستلزم لضمان تنفيذ اتفاقات نزع السلاح النووي، للوصول إلى مجتمع خال من الأسلحة والمحافظة عليه

١٩ - أكدت المكسيك، أثناء مشاركتها في محافل نزع السلاح ومراقبة الأسلحة وعدم الانتشار، موقفها الداعي إلى أن التحقق والمساءلة لهما دور حاسم في التفاوض على اتفاقات لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وتنفيذها، وفي جميع الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.